الأمم المتحدة S/2012/281

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم ورقة مفاهيمية من أجل جلسة الإحاطة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن موضوع ”تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب“، المقرر عقدها في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغستين **مهدييف**
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم

010512 010512 12-32641 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية عن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية": تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب

مقدمة

لا يزال الإرهاب، بحكم انتشاره وطابعه العشوائي، يشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين، والتمتع بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والديمقراطية، والسلامة الإقليمية، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء كافة. وتدين أذربيجان بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعتبر كل الأعمال الإرهابية جرائم غير مبررة مهما كانت دوافعها.

ولما كانت أذربيجان تساهم بفعالية في الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، فإنها تولي أهمية قصوى لتنفيذ التزاماتها بمكافحة الإرهاب على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي. وتستلزم آفة الإرهاب وما لها من صلة متنامية بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين اتخاذ إجراءات أكثر شمولا وتنسيقا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويتوقف نجاح التعاون الدولي إلى حد كبير على قدرة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التزامات كل منها بمكافحة الإرهاب تنفيذا كاملا.

وستعقد أذربيجان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٢، اجتماعا مواضيعيا رفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التعاون الدولي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومن المقرر عقد الاجتماع في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ في شكل ''جلسة إحاطة''.

معلومات أساسية

لقد أُقر بالحاجة إلى مكافحة الإرهاب بجميع الوسائل من خلال ما اتخذه مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة من قرارات ذات صلة بالموضوع، ومن خلال صياغة صكوك قانونية عالمية تسعى إلى منع الأعمال الإرهابية. وتؤكد تلك الوثائق على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول على جميع المستويات لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهي تبرز أيضا أن الدول الأعضاء تلجأ إلى أطر قانونية في ما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب. بيد أنه لا يكفي التشديد على التنفيذ الكامل للالتزامات

القانونية، ودعوة الدول الأعضاء إلى أن تصبح أطرافا في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. فمن اللازم، من جهة، أن تدمج الدول الأعضاء هذه الصكوك في تشريعاتها المحلية وأن تنفذها بفعالية، ومن اللازم، من الجهة الأخرى، أن تقدم الأمم المتحدة ويقدم المجتمع الدولي الأوسع نطاقا المساعدة والدعم الضروريين في هذا الصدد.

وبما أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب اعتمدت بتوافق آراء عالمي في عام ٢٠٠٦، فإن تنفيذها ينبغي أن يتخذ طابعا عالميا. وبالرغم من أن منظومة الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور هام في تقديم المساعدة فيما يخص بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء، فإن استجابة الدول الأعضاء استجابة حاسمة وفي الوقت المناسب في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لا تزال متفاوتة.

وأسوة بالسنوات السابقة، سيؤكد التقرير الثالث للأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر صدوره في نيسان/أبريل ٢٠١٢، الدور المحوري الذي تؤديه الاستراتيجية في توفير التوجيه والإرشاد والمعايير الاستراتيجية للجهود المبذولة عن طريق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الدول الأعضاء، لمكافحة الإرهاب. ومن المتوقع أن يتضمن التقرير أيضا مقترحات لتنفيذ الاستراتيجية بفعالية على نطاق ركائزها الأربع المقرر النظر فيها لاحقا في سياق تقرير الاستعراض الثالث المقبل للاستراتيجية العالمية.

الأهداف

في ظل تغيُّر طبيعة الإرهاب وطابعه، حيث إنه يتراوح من أعمال يرتكبها أفراد إلى أعمال مرتبطة بجماعات معروفة، بما فيها تلك التي ترعاها دول انتهاكاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن ضلوع تلك الجماعات في أنشطة غير قانونية أخرى، تظل الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي قوية. والأمل معقود على أن يناقش الاجتماع الرفيع المستوى خطوات أخرى لتعزيز التعاون الدولي بغرض تنفيذ الالتزامات الحالية في مجال مكافحة الإرهاب في الوقت المناسب وبصورة متحدة، لا سيما من خلال زيادة تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول، وكذلك من خلال تعزيز التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة.

وتدعو استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز التعاون الدولي، لا سيما من خلال الإطار المعياري الذي وضعته الجمعية العامة والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين. فقد وفرت هذه الإجراءات إطارا لاستجابة دولية منسقة للإرهاب. وأدى إنشاء آليات وهيئات فرعية، من قبيل فرقة العمل المعنية

بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومديريتها التنفيذية، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأفرقة خبرائهما، إلى مساعدة الدول في الاضطلاع بتدابير لمكافحة الإرهاب وإلى تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الإرهاب وقمعه.

ولا يزال من المهم أن تواصل الدول التنسيق والتعاون في هذا الصدد وأن تعزز التفاعل بينها وكذلك بين الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام للحاجة إلى التركيز على وضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وخطط التنفيذ، مع الحرص بوجه خاص على إبراز دور المنظمات الإقليمية في أنشطة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ومن شأن وضع استراتيجيات إقليمية وتنفيذها، بدعم من المنظمات الإقليمية، أن يزيد من تعزيز وجود استجابة دولية متسقة وموحدة للتصدي للإرهاب.

ومن شأن القدرة على مراعاة الدروس المستفادة من خبرات الدول الأعضاء أن تزيد من تعزيز هذا النهج المنسق والشامل، وأن تؤكد أهمية إرساء ثقافة الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف من أجل منع الإرهاب. ووضع آليات شتى لتقييم أفضل الممارسات في المجالات التي توجد فيها اتفاقيات ومقاييس وقواعد وموارد مرجعية، وتجميع تلك الممارسات ونشرها، سيعزز أيضا وضع نهج أكثر اتساقا وعالمية يناسب احتياجات الدول الأعضاء.

وهذا التعاون ضروري أيضا من زاوية تعزيز القدرات الفردية للدول الأعضاء لتنفيذ التزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. وتشكل زيادة القدرات وتقديم المساعدة للجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، بهدف وضع وتعهّد نظم جنائية وطنية فعالة تقوم على سيادة القانون، وتضم أحكاما تنص على التعاون الجنائي القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة، عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في مجال مكافحة الإرهاب. وهذه التدابير مفيدة من حيث تعزيز قدرة الدول الأعضاء على العمل فيما يخص تدابير مكافحة الإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وكفالة تلقي العاملين في مجال مكافحة الإرهاب القدر الكافي من التدريب والمساعدة التقنية للمضي قدما في أعمالهم.

وفي ظل عدم وجود نهج منتظم ومنسق، ستظل الجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب مجزأة ومتفاوتة. وستظل الكيانات والمنظمات التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب تفعل ذلك بوتيرتها الخاصة، بحيث تنفذ ولاياتها الخاصة، وبحيث تكرر في كثير من الأحيان الجهود التي يبذلها غيرها. وتشكل زيادة توحيد جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب جانبا هاما آخر من جوانب تعزيز التعاون الدولي لتحسين القدرات الجماعية والفردية من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وقد أوضح الأمين العام الحاجة إلى جهاز واحد

لإدارة كل هذه الجهود عندما أنشأ فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٥، وزاد تعزيز تلك الحاجة من خلال الندوة التي عقدت في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتي دعت إلى إدماج الاستراتيجية بالكامل وفي الوقت المناسب.

وإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخرا في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أمر له أهميته من حيث زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحسين ما تقدمه من مساعدة إلى الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، سيؤدي تعيين منسق لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة إلى مزيد من الاتساق وإلى تركيز الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة.

النتيجة

تعتزم أذربيجان عرض بيان رئاسي على مجلس الأمن للموافقة عليه في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى يقر بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ويشدد على أهمية زيادة تعزيز التعاون الدولي، بوسائل منها وضع نهج أكثر تنسيقا واتساقا وانتظاما للأمم المتحدة.